

الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية

طبني مريم

أستاذة باحثة، جامعة محمد خيضر - بسكرة



جامعة الأندلس
للعلوم والتكنولوجيا

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

الأزمة المالية العالمية رؤية اسلامية

المخلص:

اقتترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان، ولذلك بذلت العديد من الجهود على المستويات الدولية من أجل الوصول إلى أفضل الأساليب لمواجهة هذه الأخيرة، وكانت جميع الجهود المبذولة منادية بأسلوب مباشر أو غير مباشر لقيام النظام المالي الاسلامي ومن هذا المنطلق حاولنا تسليط الضوء في ورقتنا البحثية هذه على الرؤية الاسلامية للأزمة المالية العالمية فيما ترى:

ما هو الدور الذي يلعبه النظام المالي الاسلامي كحل للأزمة المالية العالمية؟

تعد الأزمات المالية من أهم السمات المميزة للنظام الرأسمالي؛ ولا أدل عن ذلك الأزمة التي عصفت مؤخراً بالمنظومة الاقتصادية العالمية وما كان لهذه الأخيرة من بالغ الأثر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بحيث شهد منتصف شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨ بصفة عامة، والأسواق الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن

Résumé:

Les crises financières des traits les plus distinctifs du système capitaliste est mise en évidence par la crise qui a secoué récemment le système de l'économie mondiale et ce qui était le dernier d'une grande influence sur les économies des pays développés et en développement, de sorte que vit la mi-Décembre de l'année 2008 en général, et sur les marchés nationaux et internationaux dans les troubles et dysfonctions pas vu depuis la récession mondiale le grand événement en 1929 en particulier, ne s'est pas limitée à ces perturbations sur les marchés de l'argent, l'argent et les marchés boursiers, mais seulement couplés avec la faillite et l'effondrement de nombreuses

institutions financières, qui a été renvoyé à stigmatisée bancaire et, donc ils ont fait plusieurs efforts au niveau international afin de accès aux meilleures méthodes pour faire face à ce dernier, et tous les efforts étaient appelant façon, directement ou indirectement, par la mise en place du système financier islamique C'est dans cet esprit que nous avons essayé de mettre en évidence dans notre étude de cette recherche sur la vision islamique de la crise financier mondiale, en conséquence je me demande:

Quel est le rôle du système financier islamique comme une solution à la crise financière mondiale?

المقدمة:

تعد الأزمات الاقتصادية التي حلت بالعالم الرأسمالي منذ سنوات قليلة والتي مازالت تأخذ بخناقها حتى الآن، وخير دليل على ذلك أزمة الرهن العقاري التي ضربت بالمنظومة الاقتصادية، وأستعير هنا كلمات أدلى بها **فالد هايم** الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٧، فقد قال: "إذا كان ثمة ما يميز العالم اليوم من الناحية الاقتصادية فهو عدم اليقين بدرجة أكبر مما كانت في أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية"، وقد اتخذت العديد من إجراءات العلاج التي تبنتها (و.م.أ) ودول أوروبا وغيرهم من دول العالم المتضررة من الأزمة المالية العالمية للخروج من تلك الأزمة، فقد سعت البنوك المركزية إلى الاعتماد على تخفيض سعر الفائدة لدعم دورة النشاط الاقتصادي والحيلولة دون وقوع في كارثة الكساد، وتفاقم الأزمة المالية، حتى أن البنوك المركزي لزعيمة الرأسمالية العالمية (و.م.أ) خفض سعر الفائدة أكثر من مرة ليتراوح ما بين ٠-٠.٢٥ نقطة مئوية منذ ١٦/١٢/٢٠٠٨، وسار على هذا النهج العديد من البنوك المركزية في دول العالم، بحيث إن معظم تلك المعالجات التي تم اللجوء إليها في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة عبارة عن تصورات مستلهمة من النموذج الإسلامي، وعليه ومن هذا المنطلق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي يلعبه النظام المالي الإسلامي كحل للأزمة المالية العالمية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد قسمنا دراستنا الى المحاور التالية:

أولاً: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

ثانياً: تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب مواجهتها.

ثالثاً: النظام المالي الإسلامي كحل للأزمة.

أولاً: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ ارتفاعاً في أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة باستمرار سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات

التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال، ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وأسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة، وأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، ومع بداية ٢٠٠٦ حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٥.٢٥٪ بعد أن كانت ١٪ في ٢٠٠٣ وتثبت بعدها حتى منتصف سنة ٢٠٠٤، وأصبح الأفراد المستفيدون من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل إلى حوالي ٩٣ بالمائة، وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، وكبر حجم الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف ٢٠٠٧ حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى الأسواق المالية وجميع القطاعات، وذلك نظراً لإنفاق بعض الأفراد جميع مدخراتهم واقتترضوا لشراء العقارات، وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى

تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي ظهور ملامح الكساد^١، وعليه فإن من مظاهر هذه الأزمة ما يلي^٢:

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان، وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخلا في مؤشرات الهبوط والصعود.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمائنات مغلظة.
- انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتوقف والتصفية والإفلاس.

أسباب الأزمة المالية العالمية:

إن تحليل أزمة الرهن العقاري يتطلب تحليل التوسع في عملية التوريق وتعقيد المنتجات المالية، وتقييم المعايير المحاسبية، وإجراء دراسات هيكلية للسيولة^٣، وعلى

^١ بن موسى كمال، "أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها"، *الملتقى الوطني الخامس: "الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"*، ادرار(الجزائر)، ٢٠١١، ص ٢٢٣.

^٢ حسين حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، <http://www.darelmasshora.com/download.askx?docid>، ٢٠١٣/٠٣/١٠.

العموم فإن تلك الأسباب تنقسم إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، سيتم توضيحها فيما يلي:

الأسباب المباشرة:

(١) **التغير في معدلات الفائدة:** إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغيرة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من ٢% إلى حوالي ٥.٧%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وازداد عددهم مع مرور الوقت محدثاً جواً من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، الأمر الذي أدى إلى تراجع أسعار العقارات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية: تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تقتض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقترضين؛ إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع^٤.

(٢) **التوريق:** التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقتترضها مشترو المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من رهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقتض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، فكان البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من

³ LAURE KLEIN, LA CRISE DES SUBPRIME, REVUE BANQUE Édition, Paris, 2008, P:101-102.

^٤ مراد رايق رشيد عودة، "أسباب الأزمة الاقتصادية القربية والبعيدة رؤية إسلامية"، الندوة الدولية حول: "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، القاهرة (مصر)، ٢٠٠٨.

الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة، وهكذا تضاعف الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعفت دقة تقييم الضمانات^٥.

(٣) تصنيف وكالات التصنيف الائتماني السندات العقارية تصنيف مرتفع: أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان (AAA) نظراً لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك مركزية كبيرة ومعروفة مثل: "Lehman Brothers" و "Stearns Bear" لذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءاً من المسؤولية الأزمة المالية العالمية؛ لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض لها أو على الأقل غير مدركة لها^٦، وقد أدى التصنيف الائتماني المرتفع لسندات الرهن العقاري إلى مجموعة من النتائج السلبية منها^٧:

- المضي قدماً نحو الاستثمار بهذه السندات والمشتقات المالية المرتبطة بها عن طريق تمويلها بقروض قصيرة الأجل، وهو ما يرفع من درجة المخاطر الائتمانية للمؤسسات المالية المتعاملة بها.
- زيادة حجم الاستثمار في هذه السندات للحصول على معدلات فائدة أعلى مقارنة بالأصول المالية الأكثر أماناً كسندات الخزينة الأمريكية، ما دامت تحمل التصنيف الائتماني ذاته (AAA)، لاسيما أن نسبة الفوائد على سندات الرهن العقاري كانت أعلى من نسبة الفوائد على الأصول المالية المشابهة لها في التصنيف الائتماني، كما أن أسعار الفائدة على معظم السندات كانت تتغير مع تغير أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الاحتياطي الاتحادي والتي

^٥ عامر يوسف العتوم، "أسباب الأزمة المالية العالمية"، *المختصر الربوي*، "بحوث الرسائل والأطروحات الجامعية"، الأردن، ٢٠١٢.

^٦ زكرياء بله باسي، "الجنور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، *الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"*، جنان (لبنان)، ٢٠٠٩.

^٧ نبال قصبه، "أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة"، *الندوة الدولية حول: "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"*، القاهرة (مصر)، ٢٠٠٨.

كانت منخفضة كثيراً عند انتشارها ، وهو ما يعني احتمالية أكبر في ارتفاع حجم العوائد على السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الاتحادي.

- استغلال هذا التصنيف الائتماني المرتفع للسندات للمبالغة في تقويم المشتقات المالية المرتبطة بها وأسهم الشركات المصدرة لها وأسهم الشركات الضامنة لها بأكثر بكثير مما تستحق، فاكتشاف حقيقة أن هذه السندات عالية المخاطر يعني أن جزءاً كبيراً منها قد تحول من أصول مالية عالية السيولة تدر أرباحاً كبيرة إلى ديون معدومة، وهذا طبعاً لا يعني فقط انخفاض أسعار أصول المؤسسات وتلاشي أرباحها، وإنما يعني أيضاً مواجهتها لشح شديد في السيولة يدفعها أحياناً إلى إعلان إفلاسها.

٤) **فقاعة المقامرة:** لقد جاءت فقاعة المقامرة من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم المؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد؛ لتحصل شركة التأمين على مستحقاتها، لكن تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية انعكس سلباً بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم^٨.

٥) **نمو نشاط المضاربات:** إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لاحقاً بحصول عرقلة في التسديد وحصول الأزمة؛ إذ إن هروب رؤوس الأموال من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وإعادة استثمارها في أنشطة اقتصادية غير منتجة أهمها الاستثمار في القطاع العقاري الذي حقق نمواً متسارعاً أدى إلى حصول تضخم كبير في أسعاره بشكل

^٨ بالرقى تيجاني، "تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الإسلامي"، *الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"*، سطيف (الجزائر)، ٢٠٠٩.

لا يطابق السعر الاقتصادي والحقيقي له، ويرجع الإقبال عن نشاط المضاربة في سوق العقارات إلى الأرباح العالية المتحققة في هذا المجال، وإلى التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير للاستثمار في هذا القطاع، فحدث فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب برز الخلل الذي أدى إلى حدوث الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى أو الدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة^٤.

(٦) **ضعف الرقابة والإشراف:** حيث إن المؤسسات المالية تشتري سندات أولية بضمان الدين العقاري ويتم إعادة إنتاجها أو إعادة بيعها في السوق الموازية عدة مرات بوجود من يشتريها، وهذا أمر ناجم عن ضعف الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات الوسيطة، وهكذا نلاحظ أنه تم بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط، وهو أساساً أصل ضعيف وغير قوي ومهدد، فإذا انهار جزء ينهار الكل^٥، وعليه فإن المبادئ السليمة للمحاسبة المالية تشير إلى ضرورة ربط التوسع في الإقراض من البنوك بنسبة معينة مما تمتلكه من رأسمال واحتياطي، وإلا وقعت في دائرة المخاطر، ولذلك حددت اتفاقية "بازل" للرقابة أن تمارس البنوك المركزية دور الرقابة على البنوك التجارية، فإن ما عرف باسم بنوك الاستثمار في (م.و.أ) لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها^٦.

(٧) **العامل النفسي:** تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة وخاصة المستثمرين بالتوقع حول المستقبل عند اتخاذ قراراتها، وتتأثر توقعاتها بعوامل اقتصادية ونفسية معقدة الأمر الذي يجعلها ذات صلة غير منتظمة ولا تستند بالضرورة إلى المنطق أو الرشد الاقتصادي، ويصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة وتوقعات متشائمة،

^٤ فلاح شفيق، "النشاط الربوي والأزمات المالية"، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../nnn.doc>, ٢٠١٣/٠٣/٠٧.

^٥ موسى اللوزي وآخرون، **الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية**. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ٢٠١١، ص ٥٤.

^٦ حسن الرفاعي، "دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة"، **الملحق الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"**، جنان (لبنان)، ٢٠٠٩.

فإذا تفاعل المستثمرون أو المضاربون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ومضارباتهم الآن مما يميل إلى إيجاد مزيد من التوسع وتسارع العجلة الاقتصادية، أما في حالة التشاؤم فيحجمون عن الاستثمار وإبرام الصفقات مما يؤدي إلى آثار انكماشية مضاعفة، ونظرا للطبيعة المعقدة لهذه التوقعات فلا أحد يستطيع التنبؤ باتجاهها، وعلى صعيد الأزمة المالية العالمية تلعب التوقعات دورا كبيرا وساهمت بقوة في انفجار الفقاعة العقارية، بحيث كانت هناك حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمارات الجديدة أو تقليصها على الأقل، ودفع البنوك إلى الإحجام عن الإقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفاً من نقص في السيولة لديها، مما ساهم بالضغط للأعلى على معدلات الفوائد وخلق شحاً في السيولة، من جهة أخرى فإن التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة هلع في أوساط الأفراد العاديين والمضاربين ودفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة، الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي^{١٢}.

الأسباب غير المباشرة:

يمكن إرجاع الأسباب الخفية وغير العلنية للأزمة إلى عنصرين رئيسيين، هما^{١٣}:

(١) **الجنات الضريبية:** لقد شجع النظام العالمي الجديد زيادة عدد ما يسمى بالوحدات الضريبية "Les paradis fiscaux" التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها، وتشير الإحصائيات إلى أن هناك ما يقارب مائة منظمة في العالم تدير منها المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار أموال زبائنها الأثرياء وتخلصها بانتظام من قبضة الوطن فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، ويأتي في مقدمة تلك المناطق "جزر الكيمن الكريبية" الخاضعة لبريطانيا ويوجد فيها ما يزيد عن ٥٠٠ مصرف مسجل، وبناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي فإنه هناك ما يزيد عن ٢٠٠٠ مليار دولار ستظل مهربة عبر المصارف والشبكات بحجة

^{١٢} حسين عبد المطلب الأسرج، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري"، http://halassrag.blogspot.com/2011/06/blog-post_4819.html، ٢٠١٣/٠٣/١١.

^{١٣} كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ٢٠١١، ص ١٦٦.

تتنقل رأس المال، والغريب أن معظم هذه الجنات كانت متواجدة في الأراضي الألمانية والبريطانية والأمريكية وحتى اليابانية، وبذلك فإن هذه الجنات الضريبية هي من الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية.

(٢) **فساد العوالة:** لاشك أن العوالة وما أدت إليه من هدم للنظم المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولنظومة القيم الحضارية والثقافية، قد مهدت الطريق لشيوع الفساد في هذه النظم فتحوّلت إلى نظم للفساد المالي والتجاري والاجتماعي والإداري والسياسي، موفرة بذلك مناخا خصبا للجريمة المنظمة مما حجب الحقيقة عن الاستفادة من تجربة الأزمة التي حدثت في جنوب شرق آسيا.

مراحل الأزمة المالية العالمية:

مر تطور الأزمة المالية بعدة مراحل نلخصها فيما يلي^{١٤}:

- (١) **مرحلة بداية الأزمة وانتشارها بالأسواق المالية:** امتدت من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠٧، واتسمت بإعلان "بير ستار نز" إفلاس صندوقي تحوط تابعين له ومختصين في المشتقات المالية الصادرة عن القروض، إضافة لموجة الصعوبات الأولى والانخفاضات في قيمة الأصول التي مست مجموعة من الصناديق والمؤسسات المالية، كما تميزت بتدخل الحكومات عن طريق ضخ السيولة بالأسواق النقدية، كما خفض البنك الفدرالي الاحتياطي معدل فائدته من ٥.٢٥٪ إلى ٤.٧٥٪ في حين قدم بنك إنجلترا دعما ماليا لمؤسسة الرهن العقاري "نورثرن روك".
- (٢) **مرحلة الصعوبات وتصاعد المخاوف من انهيار البنوك:** امتدت من أكتوبر ٢٠٠٧ إلى فبراير ٢٠٠٨، واتسمت بتزايد النتائج السلبية وتضاعف الخسائر للوسطاء الماليين والبنوك بسبب انخفاض أسعار أسهمها، ضخ متتالٍ للسيولة من قبل البنوك المركزية لاسيما بعد اتفاق البنوك المركزية لـ: (و.م.أ.)، إنجلترا، سويسرا، كندا، والبنك الأوروبي لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل بالدولار في ١٨ - ١٢ - ٢٠٠٧، وأخيرا قيام البنك الفيدرالي بخفض معدل فائدته إلى ٤.٥٪ في ٣١

^{١٤} آسيا سعدان وصلحجة عماري، "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، *الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"*، عمان (الأردن)، ٢٠١٠.

أكتوبر، و٤.٧٥٪ في ١١ ديسمبر، و٣٪ يناير، كما عملت الحكومة البريطانية على تأمين "ثورثن روك".

(٣) **مرحلة تفاقم الأزمة وتوسع الخسائر بالبنوك:** وتبدأ من مارس إلى جويلية ٢٠٠٨، وتميزت بتوسع مساحة تدخل الحكومات من خلال خلق التسهيلات تمويلية جديدة، قيام البنك الفيدرالي بتخفيض معدل فائدته إلى ٢.٢٥٪ في ١٨/٠٣/٢٠٠٨، وإلى ٢٪ في ٣٠/٠١/٢٠٠٨، وإلى ٢٪ في نهاية أبريل ٢٠٠٨، عودة "بيرستينرز" تحت اسم "جي بي مورغان تشيز" تحت وصاية البنك الفيدرالي وبمساعدة مالية، وانتهت بتراجع نسبة الأرباح لثلاث بنوك أعمال أمريكية من بينهم "ليمان براذرز" وشريكتين التأمين.

(٤) **مرحلة اتساع الأزمة وانتشارها بكامل النظام البنكي العالمي:** وتبدأ هذه المرحلة من أوت ٢٠٠٨ وتميزت بوضع الخزانة الأمريكية "فريدي ماك وفيني ماي" تحت الوصاية مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار افلاس "ليمان براذرز" وإعلان بنك أوف أمريكا شراء بنك ميريل لينش"، وفي ١٦ سبتمبر عملت الحكومة الأمريكية والبنك الاحتياطي على تأمين أكبر شركة تأمين "أي أي جي" بعد منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار، وفي ٢٦ من نفس الشهر انهار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم، في حين تم في أكتوبر إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي لخطة الانقراض، كما تزايدت الاندماجات بين البنوك وتسارعت البنوك المركزية لمختلف الدول على تخفيض معدلات الفائدة حيث وصل باليابان إلى ٠.١٪ كما لم الاجتماعات الدولية من مناقشة الأزمة والمطالبة بإصلاح النظام المالي الدولي.

ثانياً: تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب مواجهتها عالمياً

نشأت الأزمة المالية العالمية وكما سبق الإشارة إليها بسبب القروض العقارية رديئة النوعية والتي كانت نتاجاً للزيادة المفرطة في القروض الإسكانية المقدمة من المؤسسات المالية الأمريكية إلى المقترضين غير مؤهلين مالياً للحصول على مثل هذه القروض، وتتميز هذه الأزمة بانخفاض حجم شروط القروض المقدمة إلى المستثمرين والمستهلكين مما أدى إلى التأثير عكسياً على مستوى الاستهلاك والاستثمار وبالتالي

إلى دفع الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات الدول الكبرى إلى مرحلة الركود الاقتصادي¹⁰، وفيما يلي سيتم دراسة آثار هذه الأخيرة وأساليب معالجتها على المستوى الأمريكي والأوروبي والعربي.
على المستوى الأمريكي :

(١) آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي: زادت الأزمة المالية العالمية من تدهور الاقتصاد الأمريكي والذي كان في الأساس يعاني العديد من المشاكل وقد مست معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي على النحو التالي¹¹:

(٢) تفاقم العجز في الميزانية: بحيث وصل إلى اقصاه في الربع الأول من ٢٠٠٨ ومثل حوالي ٩.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

(٣) ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى ٣٦ ترليون دولار: بحيث أنه وحسب احصاءات وزارة الخزانة الأمريكية فقد ارتفع حجم الديون الحكومية لتشكّل حوالي ٦٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الافراد والشركات لتصل إلى ٦.٢٧ تريليون دولار، منها حوالي ٢.٩ تريليون دولار ديون افراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي ٤.١٨ تريليون دولار على الشركات.

(٤) تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ يناير ٢٠٠٨: حيث شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في انشطتها نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

(٥) ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت ٥.٤٪ علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى ١.٥٪: وفقدان أكثر من ٣ مليون شخص لوظائفهم بمعدل ٨٠.٠٠٠ وظيفة شهريا لتصل اجمالي ما فقدوا وظائف في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو ٢٠٠٨ أكثر من نصف مليون شخص وقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ٥.٣ مليون عاطل في ١٢/٠٣/٢٠٠٩.

¹⁰ عماد موسى، "أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال"، *اللتقى الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: التقييم واستشراف"*، بيروت (لبنان)، ٢٠٠٩.

¹¹ ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادي: نظرة عامة"، *المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"*، المنصورة (مصر)، ٢٠٠٩.

٦) انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له عام ١٩٩٢: وذلك نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيمة لهما منذ أكتوبر ٢٠٠١، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

٧) تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٥٠٪: لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي ٦٠ مليار دولار.

٨) تراجعت عمليات بناء المساكن نسبة ٦٠٪: لتصل إلى ٦٥.١ مليون وحدة سنويا، مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو ٧١.١ مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى ٩٧٨ ألف وحدة مقابل ٦١.١ مليون وحدة، وتراجعت كذلك معها أسعار المساكن.

٩) الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم: وخاصة الين واليورو، وهذا ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار سواء من قبل الأفراد أو الدول.

١٠) تراجع أرباح البنوك الأمريكية: وذلك بعد انعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالى إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة وحدثت عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جدا بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير.

١١) زيادة المشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية: ذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، حيث بلغت هذه المشتريات حوالي ٤١٤ مليار دولار في نهاية الربع الأول من ٢٠٠٨، وذلك بنسبة زيادة حوالي ٩٠٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٦.

أساليب معالجة الأزمة المالية أمريكيا:

تبلورت أساليب مواجهة الأزمة أمريكيا فيما عرف بخطة الانقاذ الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون"؛ إذ تعتبر هذه الخطة أكبر خطة انقاذ

في التاريخ من حيث الأهمية والحجم والأموال المخصصة للإنقاذ وقد تم عرض هذه الخطة على مجلس النواب الأمريكي لإقرارها يوم ٢٠/٠٩/٢٠٠٨، ولكنها رفضت من قبل ٢٢٨ ووافق عليها ٢٠٥ نائبا، وبعد ذلك أن أدخلت عليها بعض التعديلات وعرضت على مجلس الشيوخ في ٢/١٠/٢٠٠٨، بحيث تم إقرارها في هذا المجلس ووافق عليها ٧٤ ورفضها ٢٥ من الأعضاء، وأعيد عرض الخطة على مجلس النواب يوم ٢٣/١٠/٢٠٠٨، وتم الموافقة عليها بحيث أقرها ٢٦٣ وعارضها ١٧١ عضوا، وإن جوهر خطة الإنقاذ الأمريكية هو أن تشتري الدولة أصولا هالكة مرتبطة بالرهون العقارية بقيمة ٧٠٠ مليار دولار^{١٧}، وقد كان الغرض من هذه الأخيرة إنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري التي أثرت على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية المهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتهدف الخطة إلى^{١٨}:

- تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعيد إلى دافعي الضرائب.
- حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.
- كما تهدف إلى مواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي؛ فقد رأى فيها إنقاذاً لمقترضين، والمقرضون الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك التراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكية "هنري بوسون" بأن دعم شركتي (فاني ماي) و(فريدي ماك) هو أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية، واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل معارضة ١٣ صوتا عقب موافقة مجلس النواب^{١٩}.

^{١٧} يوسف أبو فارة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨"، <http://iefpedia.com/.../9-pdf>، ١٢/٠٣/٢٠١٣.

^{١٨} عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣٣٧-٣٣٨.

^{١٩} ويكيبيديا، "الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠١٢"، <http://www.ar.wikipedia.org>، ١٣/٠٢/٢٠١٣.

على المستوى الأوروبي:

آثار الأزمة المالية العالمية على المستوى الأوروبي:

شهدت أوروبا أوضاعاً سيئة في القرن ٢١ وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأمريكية؛ إذ أخذت أكبر المؤسسات المالية التي كان يشار لها بالبنان جذورها تمتد إلى فترة (ح.ع) ٢٠ تتهاوى وتتلاشى^{٢٠}، بحيث سجلت أوروبا تراجع مؤشر كل من داكس الألماني وكاك الفرنسي وميبتل الإيطالي وفوتسي البريطاني، متجاوزة الهبوط الذي عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كما عادت البورصات إلى مستواها قبل ٥ سنوات وبذلك فقدت الأسهم الأوروبية نحو ٤٤٪ من قيمتها منذ بداية ٢٠٠٨، وانخفض اليورو مقابل الدولار وتعمقت المخاوف من أزمة الائتمان برغم خفض معدلات الفائدة على اليورو وضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي^{٢١}، وهذا وقد هبط الانتاج الصناعي الأوروبى فى مايو ٢٠٠٨ بمعدل ١.٩٪، وهو الانخفاض الأكثر حدة فى شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف فى ١٩٩٢، وقد سجل الاقتصاد الأوروبى فى الربع الثانى من العام انخفاضاً قدره ٠.٢٪، على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة فى الاقتصاد البريطانى حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية" إلى ٩٠٤.٩٠٠، بزيادة حوالى ٣٢.٥٠٠ حالة وذلك فى أغسطس ٢٠٠٨، بينما شهد الاقتصاد الأيرلندى فى الربع الأول من العام انكماشاً فى اجمالى الناتج المحلى قدره ١.٥٪، وهى السابقة الأولى لها منذ عام ١٩٨٣، وكذلك انكماشاً قدره ٠.٥٪ فى الربع الثانى لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبى دخولاً فى الكساد الاقتصادى، أما أسبانيا فقد نجحت فى تجنب الانكماش فى النشاط الاقتصادى ولكنها بالرغم من ذلك قد عانت من ارتفاع شديد فى معدلات البطالة حيث وصلت إلى ٩.٩٪، فقد ازدادت حالات البطالة فى الاقتصاد الأسباني بنحو ٤٢٥ ألف حالة عن ٢٠٠٧، وكل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية^{٢٢}.

^{٢٠} François Lenglet, *La crise des années 30 est devant nous*, PERRIN, France, 2008, P:121.

^{٢١} يونسى صبرينة، "أزمة الرهن العقاري: الخصائص، الآثار والأفاق"، *المنظر العولمى حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"*، سطيف (الجزائر)، ٢٠٠٩.

^{٢٢} عبد الله شحاته، "الأزمة المالية العالمية: المفهوم والأسباب"، www.pidegypt.org/download/from.../15.pdf، ٢٧/٠٣/٢٠١٣.

أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية أوروبا:

بدأت مواجهة الأزمة المالية في أوروبا بتحركات أحادية من الدول الأوروبية، تفتقر إلى التنسيق والموحد وإن توافقت فيما بينها في الإستراتيجية التي تحكمها ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إدراك أهمية التنسيق المشترك، لاتخاذ مواقف متناسقة بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية.

(١) **تحركات الأوروبية الأحادية في مواجهة الأزمة المالية:** بحيث قامت المملكة المتحدة بتخصيص ما مقداره ٣٧ مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل ٦٣.١ مليار يورو لاستعمالها في شراء أسهم البنوك المتعثرة مثل Lloyd TSB و Royal Bank of Sestland في حالة ما إذا كان المستثمرون الخواص أحجموا عن شراء بعض هذه الأسهم، فوجدت الدولة نفسها مساهمة بحوالي ٦٠٪ من إجمالي أسهم هذه المؤسسات، إضافة إلى أن الحكومة البريطانية ستقوم بضمان ما قيمته ٢٥٠ مليار جنيه إسترليني من ديون البنوك المتعثرة باستحقاقات، أما ألمانيا فهي تخطط لإصدار سندات عمومية بقيمة ١٠٧.٣ مليار يورو لشراء حصص رأسمالية في رأس مال البنوك المتعثرة، إضافة إلى ضمان ديون بقيمة ٤٠٠ مليار يورو، فالحكومة الألمانية لم تحدد بعد الجهات البنوك التي ستستفيد من هذا الدعم ولكن المرجح حاليا هو أن بعض هذه الأموال ستستعمل من طرف البنوك مثل Landsbanken أو المقرضين الإقليميين، وبالأخص البنوك التي تأثرت بأزمة "subprime"، أما الحكومة الفرنسية فقد قررت دعم البنوك بمبلغ ٤٠ مليار يورو وضمان الديون المتعثرة بما قيمته ٣٢٠ مليار أورو، وكذلك الحكومة الإسبانية قررت ضمان الديون المتعلقة بالبنوك بمبلغ ١٠٠ مليار أورو، وفور إعلان الدول الأوروبية الدول الأوروبية على مخطط ضمان الديون المتعثرة، ارتفعت تكاليف ضمان الديون لهذه الدول، فالديون البريطانية ارتفعت في خلال ثلاثة أيام من ٤١ ألف جنيه إلى ٤٧ ألف جنيه بخصوص ضمان مبلغ ١٠ ملايين جنيه لمدة خمس سنوات، وارتفعت تكلفة ضمان الدين الألماني من ٢٣ ألف يورو إلى ٢٧ ألف يورو في ظرف ثلاث أيام والخاص بضمان دين قدره ١٠ ملايين يورو لمدة خمس سنوات.^{٢٣}

^{٢٣} عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة sub-prime، ليجند، الجزائر، ٢٠٠٩، ٧٥-٧٦.

٢) التحرك الأوروبي المنسق والمشارك في مواجهة الأزمة المالية العالمية: وجه البرلمان الأوروبي طلباً رسمياً للجهاز التنفيذي الأوروبي، لإعداد تشريعات جديدة، تعمل على ضبط عمل المصرف في أوروبا، على خلفية الأزمة المالية بأغلبية كبيرة (بموافقة ٥٦٥ صوتاً ومعارضة ٧٤ وامتناع ١٨ من النواب عن التصويت)، وشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة، لمراقبة حركة الأسواق المالية، وضمان استمرار فاعليتها، ودعم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية الأوروبية في حركة السوق، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وسرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق بين الدول الأعضاء، وضرورة تشييط وضبط عمل وكالات التصنيف الائتماني، وبناء عليه عقدت في باريس قمة مصغرة عام ٢٠٠٨ حضرتها الدول الأربعة الأوروبية في مجموعة السبع الصناعية، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، بهدف إعداد "تشخيص ورؤية وخطة عمل" يمكن أن تشكل قاعدة لاجتماع وزارة المالية الأوروبيين في لوكسبورغ يومي ٧ - ٨ أكتوبر التالي لتلبية لدعوة سابقة من الرئيس الفرنسي للنظر في "إعادة بناء الرأسمالية" على أسس جديدة، تتحلّى بالشفافية وبالمسؤولية، واقترحت بريطانيا في هذه القمة إنشاء صندوق أوروبي برأس مال يصل إلى ١٢ مليار جنيه استرليني لمساعدة المؤسسات الصغرى، في حين ركزت فرنسا على ضرورة تبني خطة من شقين: الأول في المدى القصير يركز على حماية القطاع المصرفي الأوروبي من الإفلاس وطمأننة المودعين ودعم الثقة بالبنوك الأوروبية من خلال وقوف الحكومات بجانب البنوك في هذه الأزمة، أما الشق الآخر فهو على المدى البعيد ويركز على ضرورة بناء "الرأسمالية المالية" على أسس جديدة^{٢٤}.

على المستوى العربي:

آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل

^{٢٤} عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ١٥٣-١٥٤.

في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل، ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي، وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:

المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل مجلس التعاون الخليجي العربية، تمثل صادرات هذه المجموعة نسبة كبيرة من الناتج المحلي، والنفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي ١٥٠ دولارا للبرميل في شهر يوليو/تموز الماضي إلى حوالي ٧٧ دولارا للبرميل حاليا أي انخفاض بنسبة ٥٠٪، ومما لاشك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي؛ إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ستخضع مقارنة بمعدلات ٢٠٠٧ والنصف الأول من ٢٠٠٨، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليج في العالم الخارجي كبير، من حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا^{٢٥}.

المجموعة الثانية والثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط وذات الانفتاح المنخفض، **فالأولى** تعبر عن مجموعة الدول العربية غير النفطية وتشتمل على (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا وتونس) وهذه البلدان تحتوي على اقتصاديات أكثر تنوعا ولكنها ضعيفة في حقيقة الأمر، كما مرتبطة بعمق بالاقتصاد العالمي ويعتمد على الواردات سواء بالنسبة للاستهلاك أو الاستثمار فضلا عن ذلك فإن التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية والسياحة تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في هذه الدول، وهذه التي تواجه بالأساس ارتفاع معدلات البطالة والعجز الخارجي ليس لديها ليس لديها ما يكفي من الطلب المحلي للتخفيف من الانخفاض في الطلب الخارجي، ففي ظل انخفاض القوة الشرائية المحلية، ونقص الموارد فلا تستطيع حكومات تلك الدول البدء في مشروعات استثمارية كبرى يضاف إلى ذلك عنصر جديد في الأزمة ناجم عن الهشاشة النسبية للقطاع المصرفي الذي يعتمد

^{٢٥} كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

بشدة على البنك المركزي، وأما الثانية فتشتمل البلدان الفقيرة (السودان، اليمن، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القمر)، وقد تم التخلي عن تلك الدول التي تعاني أصلاً من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتركت لتواجه الأزمة وحدها في ظل دعم دولي ضعيف، وعليه فمن المرجح أن يزداد الفقر والتوترات الاجتماعية في تلك البلاد سواء في ظل عدم القدرة النظم القائمة على ضمان الحد الأدنى من التنسيق للتعامل مع الركود العالمي، وعليه فإن هذه البلدان بحاجة إلى إعالة انفسهم من أجل التغلب على الأزمة وإدارة عواقبها^{٢٦}، وعلى العموم فيمكن حصر تأثير الأزمة المالية على دول المجموعتين وإن كانت أقل تأثراً بالأزمة من سابقتها، وذلك نظراً لعدم اندماجها في التجارة العالمية بسبب فقرها ووضعها الاقتصادي، في النقاط التالية^{٢٧}:

- ارتفاع معدلات التضخم عن مستويات القياسية التي تناولت خصوصاً أسعار العقارات والمساكن، بسبب التضخم المستورد من الخارج وانعكس ذلك زيادة في أسعار المواد الغذائية و مواد البناء.
- خسارة بعض هذه الدول التي لحقت بصناديقها السيادية المتواضعة نسبة لدول الخليج مثل ليبيا والجزائر.
- ضياع أموال هذه الدول المستثمرة في أمريكا وانعكاس ذلك على المواطن العادي في راتبه التقاعدي وفي مجالات الصحة والغذاء؛ لأن هذه الدول لا تمتلك مصدراً ثابتاً يدر عليها أموالاً كدول الخليج.
- توقع ضعف المعونات الخارجية من دول الغرب وصندوق النقد والبنك الدوليين، التي تعتمد عليها عدد من هذه الدول، كالمعونات المقدمة من (و.م.أ) لكل من مصر والأردن وغيرهما.

^{٢٦} مهدي محمد القصاص، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول العربية"، <http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?id=316>، ٢٠١٣/٠٣/٢٩.

^{٢٧} علاء أبو صالح، "أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية"، http://alaa-abu-saleh.blogspot.com/2009/01/blog-post_07.html، ٢٠١٣/٠٣/٢٩.

أساليب مواجهة الأزمة عربياً:

يلاحظ أنه رغم تأثر الدول العربية بالأزمة العالمية سواء بصورة مباشرة من خلال التأثيرات المباشرة أو بصورة غير مباشرة، وعليه فقد لاحت في الأفق العديد من المقترحات والتصورات لعل من أهمها^{٢٨}:

- تقوية المستهلك العربي لإكسابه القدرة على الإنفاق وزيادة الطلب على السلع والخدمات العربية.
- زيادة تدفق الاستثمارات العربية -العربية داخل المنطقة العربية.
- إنشاء هيئة عربية مستقلة للتمويل بين الدول العربية بمشاركة مالية من الدول العربية والبنوك المركزية والغرف التجارية والقطاع الخاص عموماً لتسيير التمويل لمستثمر القطاع الخاص لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية لزيادة حجم الطلب على السلع العربية ومضاعفة حجم التجارة البيئية، وتقوم هذه الهيئة بإنشاء صندوقين أولهما لتمويل المشروعات الصغيرة بتقديم قروض تجارية ميسرة للحد من البطالة وقروض للحد من الفقر وتدار كل هذه الصناديق والهيئة على أسس اقتصادية سليمة وكل دولة حسب مساهمتها أو نصيبها في الهيئة ورأس المال المقترح للهيئة مليار.
- إنشاء صندوق للطوارئ، مهمته إطفاء ما أشعلته الأزمة المالية من حرائق إذا ما انهار بنك كبير بدولة أو اهتزت دعائمها المالية فيسعى إلى مساعدتها لتثبيت نظامها المالي والصندوق المقترح برأس مال ٧٠ مليار دولار.
- الاتجاه إلى استثمار العيني المحلي العربي في الموارد الطبيعية وعمل منظومة نقل سلك حديدية واستصلاح أراضي حسب طبيعة كل دولة حيث تعتبر المنطقة العربية منطقة عجز غذائي ضخم جداً وكذلك الاتجاه إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية.
- العمل على وضع خطة عمل على المستوى كل دولة لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة بالأزمة على الدولة الواحدة وتعمل بالأساس على تقوية دور البنك المركزي وزيادة قدرته على الرقابة المصرفية.

^{٢٨} عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٦١.

- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والثروة عربيا.
- العمل على زيادة الدخول والأجور وإعداد هياكل جديدة للأجور عربيا.
- زيادة مشروعات البنية الأساسية والتنسيق فيما بين الدول العربية في هذا المجال.
- دعم وتقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة.

ثالثاً : النظام المالي الإسلامي كحل للأزمة

في ظل تنامي آثار الأزمة المالية العالمية وتجدها بين لحظة وأخرى اتجهت الجهود على المستوى القطري والدولي محاولة الخروج من هذه الأخيرة واختيار الطريق الملائم لمعالجتها إلا أنها ازدادت تعقيدا وسوءا، وفي طريق البحث عن منهج جديد لتعالي من الآثار الوخيمة التي خلفتها الأزمة، بدأ علماء الاقتصاد في العالم يتجهون نحو الإسلام لإيجاد ضالهم فيه واهتموا بدراسة الاقتصاد الإسلامي منهجا ونظما وفكرا وتطبيقاً^{٢٩}.

الضوابط والقواعد التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي :

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمان والاستقرار وبذلك تقليل المخاطر بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية أهمها ما يلي^{٣٠}:

(١) **القيم والمثل والأخلاق**: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتعاون والتكامل....، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة وأكل أموال الناس بالباطل....، ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجا أو مستهلكا، بائعا أو مشتريا وذلك في حالة الزواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

^{٢٩} حسين حسن شحاته، إدارة الأزمات الاقتصادية (مواقف من حياة الرسول ﷺ)، www.fiseb.com، ٤/٠٨/٢٠١٣.
^{٣٠} زكرياء بله باسي، "الجنور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق.

٢) **قاعدة المشاركة:** يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأوليات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم والغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً وأبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة، ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة والتي تعد من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

٣) **تحريم المشتقات المالية:** حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كيّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً، ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما تقود إلى أزدل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام.

٤) **تحريم بيع الدين بالدين:** لقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله (ص) عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً.

٥) **مبدأ التيسير على المقترض:** يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، وذلك لقوله

تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" البقرة: ٢٨٠، في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلا ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

العلاج بناء على المرتكزات الاقتصادية الإسلامي:

إن حلول الأزمة التي تركز على المبادئ الاقتصادية الإسلامي تتمحور حول^{٣١}:

(١) إلغاء "الفائدة الربوية" من التعاملات المالية: وقد أثبتنا ذلك ضمنا في عنصر "المصيدة الكنزية"، والاعتماد قاعدة "الخراج بالضمان" و "كل قرض جر منفعة فهو ربا محرم"، والله عز وجل لم يعلن الحرب صراحة في القرآن إلا في قوله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ودرؤا ما بقي من الربا إن كنت مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" البقرة: ٢٨٧- ٢٨٨.

(٢) تحصين "الإنفاق الاستهلاكي": بتناسب الدخل بحجم العمل الحقيقي، المفضي لإنتاج سلع مالية، مع ضرورة إعطاء العامل الكادح مكانته، وحقوقه دون استغلال لجهده وعرقه وكرامته.

(٣) تفتيت الثروات المكتتزة: بالزكاة كأحد أهم الأدوات السياسية المالية للمساهمة في تنشيط الطلب الاستهلاكي عن طريق الإنفاق الحكومي في مصارف الزكاة الثمانية التي حددها القرآن.

(٤) اتباع صيغ البيوع الإسلامية المبنية على رضى الطرفين "البائع والمشتري": بما يحقق لهما الاستفادة المتبادلة، مبتعدين عن الغرر والاستغلال والغبن، وكل ما يخرج البيوع من مقاصدها الحقيقية، ليبقى البيع محصنا من دخن الربا، قال تعالى: "وأحل الله بيع وحرم الربا" البقرة: ٢٧٥.

^{٣١} فوزي محريق وعبة عبد اللاوي، "الأزمة المالية العالمية بين الحرية الاقتصادية للرأسمالية المنفلتة ورؤى النظام الاقتصادي الإسلامي"، اليوم الدراسي حول: "الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهوما، أسبابها وانعكاساتها"، الوادي (الجزائر)، ٢٠٠٩، ص ٧٩.

٥) على الدولة أن تضع ضوابط للمعاملات الاقتصادية: بصورة عامة والمالية بصورة خاصة، تشرف من خلالها على المؤسسات والأسواق في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

أساليب التمويل البديلة الإسلامية :

توجد العديد من صيغ وأساليب التمويل الاسلامي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

صيغ البيوع:

وتشتمل على الصيغ التالية:

(١) **بيع السلم:** وهو أن يدفع ثمن السلعة عاجلاً (نقدًا) ليتم تسليم السلعة آجلاً (أو سلمًا أي بعد حين)، وتلجأ المصارف الإسلامية لتمويل المزارعين غالباً، بحيث يمول المصرف المزارع بالشراء منه سلمًا ثم يقوم ببيع المحصول المشتري بعد استلامه (بسعر أعلى طبعاً) نقداً أو آجلاً ويكسب المصرف الفرق بين الثمنين^{٣٢}.

(٢) **بيع الاستصناع:** الاستصناع في اللغة الصنع والطلب، وفي الاصطلاح الفقهي طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص مادته من الصانع، فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع: اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا وكذا، وقيل الصانع ذلك كان استصناعاً، وبناء عليه فإن الاستصناع عقد مع صانع على عمل شيء في الدَّمة، كالاتفاق مع نجار على صناعة أو مقاعد...، وقد أصبح للاستصناع في عصرنا الحاضر أهمية كبيرة، حيث اتجه الناس إليه في بناء السفن وغير ذلك من المصالح والحاجات، فصار هذا العقد من أهم العقود الدولية والمحلية في مجال الصناعة، وأدى ذلك إلى تنشيط حركة التبادل والتعامل وتسهيل المعاملات على كل من الصانع والمستصنع في المعامل والمصانع المختلفة^{٣٣}.

(٣) **بيع المرابحة:** المرابحة وهي أحد أنواع بيوع الأمانة الجائزة شرعاً وتقوم أساساً على كشف البائع الثمن الذي اشترى به السلعة وتعرف بأنها بيع السلعة بالثمن الذي اشترى به مع زيادة ربح معلوم، ومن شروط بيع المرابحة:

• أن يكون الثمن الأول معلوماً.

^{٣٢} محمد سامر الفصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٩.

ص ٦٦.

^{٣٣} مصطفى محمود عبد السلام، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامية"، <http://www.albayan.co.uk/MGzArticle2.aspx?ID=2091>، ٢٠١٦/٠٤/٠٤.

- ان يكون الربح محددًا بالمقدار أو بالنسبة للثمن الأول.
- تبيان ما يكره في السلعة المباعة.
- بيان الأجل الذي اشترى إليه، لأن له حقه في الثمن.

وقد برزت مؤخرا صيغة جديدة في بيع المرابحة، هي بيع المرابحة للأمر بالشراء، وهي الصيغة المستحدثة والمتبعة في البنوك الإسلامية فتبدأ من عند العميل الذي يطلب من البنك تمويل شراء سلعة معينة ليست موجودة في حوزة البنك على أساس أن يقدم وعداً بأن يشتري تلك السلعة من البنك بسعر التكلفة مضافاً إليها الربح الذي يتفق عليه، فالمرابحة للأمر بالشراء أن يقوم البنك الإسلامي بتنفيذ طلب الزبون أو العميل على أساس شراء ما يطلبه مقابل التزام العميل بشراء ما طلبه وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء ويجب على العميل الالتزام بالوعد بالشراء والقبض والتملك للسلعة من قبل البنك الإسلامي^{٣٤}.

صيغة المضاربة:

المضاربة وهي عبارة عن عقد شركة في الربح بالمال من جانب والعمل من جانب آخر، فالمضاربة هي أن يدفع المالك للعامل مالا ليتجر فيه، ويكون الربح مشتركا بينهما بحسب ما شرطاً، وأما الخسارة فهي على رب المال وحده ولا يتحمل العامل المضارب من الخسران شيئاً وإنما جهده وعمله، ويوجد للمضاربة نوعين فالأول هو المضاربة المطلقة وفيها يدفع رب المال للعامل في المضاربة رأس المال من غير تعيين العمل والمكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله، أما النوع الثاني فيتمثل في المضاربة المقيدة وهي التي يعين فيها رب المال للعامل بعض الشروط وذلك لضمان ماله، ويجب أن تتوفر في المضاربة مايلي^{٣٥}:

- أن يكون رأس المال من النقود.
- أن يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب.
- أن تكون حصة كل منهما في الربح الشائعة كالنصف والثلث مثلاً.

^{٣٤} مكتب الرياض، "صيف التمويل المتبعة في البنوك الإسلامية"، جريدة الرياض، <http://www.alriyadh.com/2008/05/11/article3417.html>.
٢٠١٣/٠٤/١٦

^{٣٥} نورة سيد أحمد سيد أحمد مصطفى، "الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، ٢٠٠٩.

صيغة المشاركة:

المشاركة في اللغة وهي المخالطة، أما في المفهوم الاصطلاحي أن يشترك اثنين أو أكثر بحصة معينة في رأسمال يتجران به كلاهما والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليه عند العقد، لذلك فإن المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين، والمشاركة هي من أساليب التمويل المتميزة من حيث ملائمتها لطبيعة المصارف الإسلامية، ويمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتم عن طريق اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر لإنشاء مشروع استثماري يشترك الطرفان في إدارته وتمويله، وكذلك يتشاركان في أرباحه وخسائره بنسب متفقة مع حصة المشاركة في رأس المال، ويتميز أسلوب المصرف الإسلامي في التمويل بالمشاركة باشتراك المصرف بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل فرص ومجالات الاستثمار التي تؤدي على ضمان نجاح المشروع وارتفاع معدل ربحيته وللمشاركة عدة أشكال هي^{٣٦}:

- (١) **المشاركة الثابتة (المستمرة):** يقوم هذا النوع على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا في كل ما ينتج من ربح أو خسارة (نسبة المساهمة في رأسمال) وذلك ضمن القواعد الحاكمة لشروط المشاركة.
- (٢) **المشاركة المنتهية بالتملك:** وفي هذا النوع يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.
- (٣) **المشاركة المتغيرة:** وهي البديل عن التعامل بالحساب الجاري المدين في المصارف التجارية حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يأخذ البنك حصته من الأرباح الفعلية في نهاية العام وفقا للنتائج المالية للمشروع.

^{٣٦} أعمال مؤتمرات، أزمة المالية العالمية: التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨٥-٨٦.

صيغة الإجارة:

الإجارة وهي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وتعتبر الإجارة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة.

التحديات التي تواجه السوق المالية الإسلامية:

يلاحظ أن التمويل الإسلامي مرتبطاً أساساً بالاقتصاد الحقيقي ذو المخاطر المتدنية فمخاطر التمويل الإسلامي بهذا المعنى هي إذن أقل حدة بكثير من مخاطر التمويل التقليدي بسبب تراجع وتيرة المجازفة والنهي عن التوريق الديون وكذا التعامل في المشتقات المالية المعبر عنها هذه الأيام في الغرب بالمنتجات السامة^{٣٧}، وبالرغم من ذلك فإن السوق المالية الإسلامية تواجه العديد من التحديات بذكر منها^{٣٨}:

- ضعف التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية، والتنسيق فيما بين المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.
- عدم إطلاق برنامج ونظم إدارة الجودة للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، من خلال إقرار معايير معترف بها دولياً في مجال الجودة وتطوير المنتجات.
- انعدام الاندماج لتشكيل كيان مصرفي قادر على المنافسة، وتقليل تكلفة الخدمات، فقد لاحظ بعض الخبراء المصرفيين أن نحو ثلثي المؤسسات المالية الإسلامية تقع ما دون معايير الحد الأدنى الحرج، أي أقل من ٥٠٠ مليون دولار من الأصول.
- محدودية المنتجات الإسلامية المبتكرة والمجازة شرعاً، وعدم تغيير الأنظمة الضريبية وقوانين الاستثمار غير مناسبة، وعدم معالجة التفاوت في هذه الأنظمة والقوانين من بلد إلى آخر.
- ضعف الروابط القانونية والتكنولوجية والفضية بين سواق المال المحلية وأسواق العالم.

^{٣٧} محمد بوجلال، "مقاربة إسلامية لازمة للمالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: ٢٠٠٦، ص ٧٧.

^{٣٨} كمال العفري وبلحمدي سيد علي، "أهم الأزمات المالية الناتجة عن الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق الإسلامية كبديل"، *الملتقى الدولي الثاني حول:*

"الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية: النظم المصرفية الإسلامي نموذجاً"، خميس مليانة (الجزائر)، ٢٠٠٩.

- العقبات التي تؤثر سلبا على مل البنوك الإسلامية العالمية في دولها، وتزيد من تكاليف منتجاتها ومقدرتها التنافسية عالميا.

الختامة:

الأزمة المالية العالمية هي نتاج طبيعي لطبيعة النظام الرأسمالي وما كان لهذه الأخيرة من بالغ الأثر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعليه فقد سعت عمالة اقتصاد العالم جاهدة في القيام بالعديد من الإجراءات وذلك بغية التخفيف من حدتها، إلا أن معظم تلك التدابير كانت تصب في مجرى النظام المالي الإسلامي الذي أثبت بأنه أقل عرضة للمخاطر بالمقارنة مع النظام الرأسمالي، وذلك كونه يقوم على المعاملات الحقيقية لا على الاقتصاد المالي وهذا ما يجعل منه النظام الأمثل، وبناء عليه فقد أصبح قيام نظام مالي إسلامي ضرورة حتمية تفرضها متطلبات البيئة الاقتصادية.

المراجع :

- (١) بن موسى كمال، "أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها"، الملتقى الوطني الخامس: الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ادرار(الجزائر)، ٢٠١١، ص٢٢٣.
- (٢) حسين حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، <http://www.darelmasshora.com/download.askx?docid> ، ٢٠١٣/٠٣/١٠.
- 3) 1 LAURE KLEIN, LA CRISE DES SUBPRIME, REVUE BANQUE Édition, Paris, 2008, P:101-102.
- (٤) مراد رايق رشيد عودة، "أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية إسلامية"، الندوة دولية حول: الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، القاهرة(مصر)، ٢٠٠٨.
- (٥) عامر يوسف العتوم، "أسباب الأزمة المالية العالمية"، المقتر الرابع لبحوث الرسائل والأطروحات الجامعية، الأردن، ٢٠١٢.
- (٦) زكرياء بله باسي، "الجدور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جنان(لبنان)، ٢٠٠٩.
- (٧) نبال قصبه، "أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة"، الندوة الدولية حول: الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، القاهرة(مصر)، ٢٠٠٨.
- (٨) بالرقي تيجاني، "تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف(الجزائر)، ٢٠٠٩.
- (٩) فلاح شفيق، "النشاط الربوي والأزمات المالية"، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../nnn.doc> ، ٢٠١٣/٠٣/٠٧.

١٠) موسى اللوزي وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ٢٠١١، ص٥٤.

١١) حسن الرفاعي، " دور الفكر الاقتصادي الاسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جنان(لبنان)، ٢٠٠٩.

١٢) حسين عبد المطلب الأسرج، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري"، http://halassrag.blogspot.com/2011/06/blog-post_4819.html، ٢٠١٣/٠٣/١١.

١٣) كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ٢٠١١، ص١٦٦.

١٤) آسيا سعدان وصليحة عماري، "تنامي التمويل الاسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي"، عمان(الأردن)، ٢٠١٠.

١٥) عماد موسى، "أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال"، الملتقى الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: التقييم واستشراف"، بيروت(لبنان)، ٢٠٠٩.

١٦) ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادي: نظرة عامة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، ٢٠٠٩.

١٧) يوسف أبو فارة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨"، <http://iefpedia.com/.../9->، ٢٠١٣/٠٣/١٢، pdf.

١٨) عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٣٣٨-٣٣٧.

١٩) ويكيبيديا، "الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠١٢"، <http://www.ar.wikipediaalgerie.dz> ، ٢٠١٣/٠٢/١٣ .

i. François Lenglet, La crise des années 30 est devant nous, PERRIN, France, 2008, P:121.

٢٠) يونسى صبرينة، "أزمة الرهن العقاري: الخصائص، الآثار والآفاق"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، ٢٠٠٩.

٢١) عبد الله شحاته، "الأزمة المالية العالمية: المفهوم والأسباب"، www.pidegypt.org/download/from.../15.pdf ، ٢٠١٣/٠٣/٢٧ .

٢٢) عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة sub-prime، ليجند، الجزائر، ٢٠٠٩، ٧٥-٧٦.

٢٣) عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠٠٩، ص١٥٣-١٥٤.

٢٤) كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

٢٥) مهدي محمد القصاص، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول العربية"، <http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?id=316> ، ٢٠١٣/٠٣/٢٩ .

٢٦) علاء أبو صالح، "أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية"، http://alaa-abu-saleh.blogspot.com/2009/01/blog-post_07.html ، ٢٠١٣/٠٣/٢٩ .

٢٧) عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سابق، ص٣٦١.

٢٨) حسين حسين شحاته، إدارة الأزمات الاقتصادية(مواقف من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم)، www.fiseb.com ، ٢٠١٣/٠٤/٠٨ .

٢٩) زكرياء بله باسي، "الجدور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق.

- ٣٠ فوزي محيريق وعبدة عبد اللاوي، "الأزمة المالية العالمية بين: الحرية الاقتصادية للرأسمالية المنفلتة ورؤى النظام الاقتصادي الإسلامي"، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، الوادي(الجزائر)، ٢٠٠٩، ص٧٩.
- ٣١ محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٩، ص٦٦.
- ٣٢ مصطفى محمود عبد السلام، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامية"، <http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2091>، ٢٠١٦/٠٤/٠٤.
- ٣٣ مكتب الرياض، "صيغ التمويل المتبعة في البنوك الإسلامية"، جريدة الرياض، <http://www.alriyadh.com/2008/05/11/article3417.html>، ٢٠١٣/٠٤/١٦.
- ٣٤ نورة سيد أحمد سيد أحمد مصطفى، "الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، المنصورة(مصر)، ٢٠٠٩.
- ٣٥ أعمال مؤتمرات، الأزمة المالية العالمية: التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٨٥-٨٦.
- ٣٦ محمد بوجلال، "مقاربة إسلامية لازمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:٠٦، ٢٠٠٩، ص٧٧.
- ٣٧ كمال العقريب وبلحمدي سيد علي، "أهم الأزمات المالية الناتجة عن الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق الإسلامية كبدل"، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية: النظرة المصرفية الإسلامية نموذجاً، خميس مليانة(الجزائر)، ٢٠٠٩.